**مجلس حقوق الإنسان**

**الدورة الثانية والثلاثون**

**13 يونيو – 1 يوليو 2016**

 **كلمة وفد دولة الإمارات العربية المتحدة**

**يلقيها سعادة السفير / عبيد سالم الزعابي**

**المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة**

**في إطار حلقة النقاش الرفيعة المستوى**

 **بشأن الاحتفال بالذكرة الثلاثين للإعلان عن الحق في التنمية**

**جنيف، 15 يونيو 2016**

**السيد الرئيس،**

نرحب بتنظيم حلقة النقاش هذه والتي تتزامن مع الذكرى الثلاثين لإعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية لعام 1986، ويمثل ذلك فرصةً لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في إعمال الحق في التنمية، وفي تحديد العقبات والنظر في سبل تعزيز فعالية وكفاءة العمليات والجهود الرامية إلى تمتع الجميع بالحق في التنمية في كل مكان والنظر سويا في مساهمة مجلس حقوق الإنسان حسب إمكانياته ووفقا لولايته لجعل هذا الحق حقيقة واقعة.

**السيد الرئيس،**

إن إعمال الحق في التنمية عملية شاملة يتم من خلالها تحقيق جميع حقوق الإنسان الأخرى تدريجيا ولا تأخذه هذه العملية معناها الحقيقي إلاّ إذا كان الحق في التنمية يوفر الإطار المتكامل والشامل والمتماسك لتحقيق تنمية عادلة ومنصفة للجميع، مما يصون كرامة الإنسان ويحقق الإنصاف والعدالة الاجتماعية. كما أود في كلمتي أن أثني على ما يقوم به الفريق العامل المعني بالحق في التنمية من جهود وآخرها ما توصّل إليه من خلال وضع مشروع يتضمن مجموعة من المعايير المتعلقة بتنفيذ وإعمال الحق في التنمية لتمهيد الأرضية المناسبة لوضع اتفاقية دولية للحق في التنمية من شأنها أن تساعد في التغلب على التحديات والإخفاقات التي يتعرّض لها الحق في التنمية، من جهة، وتوفير تقدّم أفضل في مجالات التنمية، من جهة أخرى بهدف جعل التنمية حقيقة بالنسبة للجميع. وفي هذا السياق، نرى بأن مجلس حقوق الإنسان، يعتبر المحفل الملائم في تطوير هذه المعايير المقترحة بناء على الأحكام الواردة في إعلان عام 1986 بشأن الحق في التنمية وكذلك ما تم اعتماده من قرارات في مجال الحق في التنمية في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من القرارات الصادرة عن محتلف المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى العاملة في مجال التنمية.

**السيد ارئيس،**

مهما كانت جهود الدول الفقيرة التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ الحق في التنمية بالدرجة الأولى، يعلم الجميع، بأن هذا الحق لا يأخذ معناه الحقيقي إلاّ عن طريق توعية الدول

المتقدمة بواجبها ومسؤوليتها في تعزيز التعاون الدولي بالإشراك والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. كما أن مسألة التعاون الدولي تخلو من أية معنا إذا كانت مسحوبة بشروط سياسية أو قيود اقتصادية من قبل البلدان المتقدمة والتي من شأنها إعاقة الإعمال الكامل للحقوق المنصوص عليها في إعلان الحق في التنمية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من المواثيق الدولية الأخرى.

**وختاما السيد الرئيس،**

تحتل قضايا التنمية مكانة خاصة في سياسة دولة الإمارات من خلال المساهمة الفعالة في تقديم الدعم والمساعدة غير المشروطة أو المقيدة للعديد من الدول في العالم، وإيمانا منها بدور العمل التنموي تمّ تأسيس صندوق أبو ظبي للتنمية في عام 1971 والذي خصص ما قدره 17.6 مليار دولار أمريكي منذ نشأته للقروض والأسهم والمنح الخاصة بالتنمية في العالم، كما تساهم دولة الإمارات في دعم المنظمات الدولية من بينها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واليونسكو واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبيئة، حيث أن لدولة الإمارات قناعة راسخة بأنه بدون تنمية يصعب إن لم يكن يستحيل تحقيق سائر الحقوق الأخرى.

**شكرا السيد الرئيس**